النمو الديموغرافي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر

الأستاذ/ أوصيف محمد
جامعة محمد بوضياف المسيلة

ملخص:

جاء بحثنا هذا للوقوف عند مستوى العلاقة بين معدل النمو الديموغرافي ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر. فالمعدل الأول يعتبر الواجهة أو المرآة لتطور حجم السكان وحركيته لأية دولة، كما يعتبر المعدل الآخر واجهة تلك الدولة من الناحية الاقتصادية.

فغالبية الدراسات أثبتت أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة متبادلة، فيؤثر كل واحد في الآخر ويتأثر به وذلك حسب خصوصية كل بلد.

وبالوقوف عند تطور حجم سكان الجزائر كميّا، بدراسة الظواهر الديموغرافية المؤثرة فيه خلال فترة زمنية معتبرة باستعمال الأدوات والتقنيات الإحصائية الملائمة لمثل هذه الدراسات من جداول ومنحنيات إحصائية.

ولتقييم درجة العلاقة المحتملة بين معدل النمو الديموغرافي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر والتي تعد حالة خاصة من جميع المستويات (حسب الكثير من المختصين) لما تزخر به البلاد من شساعة مساحتها ومن مواردها الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، ومن موردها البشري الهام والمكون أساسا من فئة الشباب، لم تصل بعد إلى الأهداف المسطرة خلال العقود الماضية لتحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية.

مقدمة:

أخذت المسائل السكانية حيزا معتبرا من تفكير وإهتمام العلماء والمخططين منذ القدم فكانت هذه الاهتمامات منصبة في إيجاد العلاقة بين الزيادة السكانية وموارد العيش المتوفرة .

تطورت هذه الأفكار عبر العصور إلى أن انقسم هؤلاء المفكرين حول هذه العلاقة إلى قسمين أساسيين، فمنهم من اعتبر أن الزيادة السكانية إن لم يتم التحكم فيها تؤثر سلبا على التنمية ومنهم من اعتبرها عاملا مشجعا لها.

وهكذا أصبحت دراسة الآثار أو العلاقة بين هذين المتغيرين ذات أهمية كبيرة للباحثين والمسيرين على حد سواء، بغية الوصول إلى نتيجة واحدة وهي تحقيق التنمية للمجتمع على مستوى جميع المجالات.

لذلك أبدى المفكرون المعاصرون إهتماما خاصا لربط تلك العلاقة بين حجم السكان وحركيته مع موارد العيش المتوفرة في بداية القرن العشرين، مما كان سببا بامتياز لظهور علم الديموغرافيا، فقد كان هذا العلم نتيجة لتجاذبات المفكرين والساسة حول المسألة السكانية بدراسة جميع النواحي المتعلقة بها باستعمال تقنيات رياضية وإحصائية خاصة لم توظف من قبل، لتتبع هذا التغير في حجم السكان.

كما أولت الجزائر إهتماما كبيرا لإعداد خططا وإستراتيجيات لتتبع تطور معدلات النمو الديموغرافي بغية توظيفها في المخططات التنموية، وهذا منذ السنوات الأولى لاستقلالها، فكان تنظيم أول تعداد عام للسكان سنة 1966 والذي اعتبر اللبنة الأولى بتوظيف معطياته في تلك المخططات رغم العجز الكبير في الإطارات والموارد المالية آنذاك.

وبدأ توظيف العوامل الديموغرافية في عملية التخطيط يتلاشى بعد ذلك، لافتقاد سياسة سكانية واضحة للحكومات المتعاقبة، حتى سنة 1983 ومرور الجزائر بأزمة اقتصادية دامت حتى بداية الألفية الثالثة، أين تم تبني برنامجا رسميا بشأن المسائل السكانية والذي سمي بالبرنامج الوطني للسيطرة على النمو السكاني. فكانت الأولوية للمسؤولين آنذاك إيجاد حلول للحد من الزيادة السكانية باعتماد سياسات لتخفيض معدلات الخصوبة والتي اعتبرت مرتفعة جدا، ما من شأنه أن يعيق التطور في المستوى المعيشي للسكان.

في هذا المقال سنحاول دراسة وتحليل تطور معدل النمو الديموغرافي في الجزائر باعتباره المؤشر الأول للزيادة السكانية وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2009 وملاحظة اتجاهاته والأسباب التي أثرت على هذا التطور، ثم الوقوف عند العلاقة بين هذا النمو ومعدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجماليوالذي يعد بدوره الواجهة الاقتصادية لأي بلد.

لذلك قسمنا هذا العمل إلى عنصرين أساسيين هما:

- العنصر الأول : تناول كل ما تعلق بهذين المتغيرين من الناحية النظرية.
- العنصر الثاني : جاء لمحاولة تصنيف الجزائر في أحد التوجهات للعلاقة بين المتغيرين المدروسين باستخدام بيانات فترة أربعين سنة من 1970 إلى 2009.

I- الأسس النظرية للعلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية:

كثر الاهتمام في العقود الماضية خاصة، بالعلاقة المتبادلة بين النمو الديموغرافي وتحقيق التنمية الاقتصادية لدى الهيئات الدولية الكبرى كمنظمة الأمم المتحدة.

حيث أنصب اهتمامهم على دراسة النظريات والسياسات التي يمكن بها تحقيق التوازن المرجو بين الموارد الاقتصادية والنمو الديموغرافي المتزايد في العالم.

فخطة العمل العالمية للسكان(1) تمثلت في المساعدة على تنسيق الاتجاهات السكانية واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإلى السياسات والبرامج السكانية باعتبارها العناصر المكونة لسياسات التنمية الاجتماعية- الاقتصادية.

I-1مفهوم النمو الديموغرافي: النمو يعني الزيادة، وعندما نتحدث عن النمو الديموغرافي نتحدث عن الزيادة العامة للسكان خلال فترة زمنية.

فالزيادة الإجمالية للسكان هي نتيجة تفاعل عناصر المواليد والوفيات والهجرة بين السكان في فترة زمنية معينة(2) ويمكن قياس هذا النمو عن طريق معادلة التوازن التالية:
إذن: الزيادة العامة للسكان= عدد السكان في نهاية الفترة - عدد السكان في بداية الفترة.

فالفرق بين الولادات خلال فترة والوفيات خلال نفس الفترة يسمى بالزيادة الطبيعية للسكان لفترة معينة.

أما الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة النازحة خلال نفس الفترة يسمى صافي الهجرة لفترة معينة.

معدل النمو الديموغرافي: ويمكن تسميته بمعدل النمو السكاني أو معدل الزيادة العامة للسكان، وغالبا ما تأخذ فترة سنة لقياسه.

فهو المعدل الذي يزيد به السكان (أو ينقص) في سنة معينة (غالبا) بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويعبر عنه كنسبة مئوية من العدد الأساسي للسكان.

إذن يدخل في حساب معدل النمو الديموغرافي جميع عناصر نمو السكان الولادات، والوفيات والهجرة(3)

ويمكن حسابه حسب المعادلة التالية :

$$\text{معدل النمو الديمغرافي} = \frac{\text{الزيادة الطبيعية خلال فترة +الهجرة خلال فترة}}{\text{متوسط عدد السكان للفترة}} \times 100$$

I-2تعريف التنمية الاقتصادية: يجري تعريف التنمية الاقتصادية، على أنها العملية التي يترفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي (أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي) وبما أنها عملية، فهذا يعني تحرك بعض القوى التي تفعل في السياق الطويل وتجسيد التبدل في متغيرات معينة، وأنها لا ينبغي أن تمتد لفترة طويلة الأجل حيث لا يعتد بالارتفاع القصير الأجل والذي يحدث خلال الدورات الاقتصادية مثلا، بل يجب أن يستمر الارتفاع خلال أكثر من دورة، بحيث كون الارتفاع والانخفاض في دورة اقتصادية معينة أعلى من الارتفاع والانخفاض في الدورة التي سبقتها(4) .

- الناتج المحلي الإجمالي (الناتج الداخلي الخام) :

إجمالي الناتج المحلي عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة، غالبا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرا لمستوى المعيشة في الدولة، ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسا لدخل الفرد.

وبموجب النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تماما إجمالي الدخل المحلي للفرد، ويجب ألا يتم الخلط بين إجمالي الناتج المحليوإجمالي الناتج القومي والذي يخصص الإنتاج حسب الملكية(6) .

يمكن أن يتعارض الناتج المحلي الإجمالي مع الناتج القومي الإجمالي، الفرق هو أن الناتج المحلي الإجمالي يحدد نطاقه وفقا للموقع، بينما الناتج القومي الإجمالي يحدد نطاقه وفقا للملكية.

فهذا المقياس متوفرا تقريبا لدى كل دول العالم، من أجل المقارنة بين اقتصاديات هذه الدول، كما أن هذا المقياس لا يقيس مستوى الرفاهية أو مستوى المعيشة، إلا أن التغيير في مستوى المعيشة يمكن مقارنته مع التغيير في الناتج المحلي الإجمالي.

معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي:

هو المؤشر الاقتصادي الأول لقياس التنمية الاقتصادية لأي بلد من سنة إلى أخرى، وهو واحتهتا اقتصاديا كما يعتبر معدل النمو الديموغرافي الواحهة الأخرى المتعلقة بالسكان وحجمه.

وهذا المعدل واسع الاستخدام من طرف الاقتصاديين لقياس مستوى النمو ومستوى التباطؤ في الاقتصاد.

وما يهمنا هنا هو قياس مقدرا الزيادة الناتجة عنه من سنة إلى أخرى وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الناتج الإجمالي للسنة (ن)} - \text{الناتج المحلي للسنة (ن-1)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي للسنة (ن-1)}}$$

I-3العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية:

العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية يمكن النظر إليها من الناحية التاريخية من ثلاثة أركان وهي أن:

1. **النمو السكاني عامل مشجع على التنمية الاقتصادية:** فهذه الفكرة لها أسس من الناحية التطبيقية وليس فقط من الناحية النظرية. ففي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن النمو السكاني كان عاملا مشجعا على التنمية، فيرى كلارك أن انخفاض الوفيات أدى إلى زيادة في معدلات النمو السكاني والذي أدى بعد ذلك على زيادة الطلب على الموارد الأخرى. وفي إنشاء خطوط المواصلات الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى فتح الحدود بين الولايات ومن ثم إلى زيادة مستوى التنمية الاقتصادية. فقد أدت سكك المواصلات الحديدية إلى الإسراع بمعدلات النمو في الولايات الغربية بسبب تدفق المهاجرين إلى هذه الولايات(8).

فهذا الاتجاه (كما لخصه الدكتور معتز نعيم)(9) يرى في النمو السكاني عاملا ذا تأثير إيجابي في المسيرة التنموية للمجتمع إذا ما هيأت له الظروف والعوامل الملائمة للمشاركة في البناء التنموي، وهذا النمو يشكل عندها عاملا من عوامل دفع حركة التنمية قدما للأمام وليس العكس استنادا إلى ما يلي:

- النمو السكاني يزيد من قوة المجتمع أي من عدد العناصر الشابة في الهرم السكاني وبذلك زيادة في نسبة القوة البشرية وقوة العمل إلى إجمالي عدد السكان، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل دائما بالعناصر الفتية والقادرة على العمل والعطاء المستمرين.

- في النمو السكاني تنوع في الخبرات والكفاءات الضرورية للبناء التنموي وهذا ماله بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على السوق المحلية للعمل.

- إن النمو السكاني يعني نموا في الموارد البشرية وهذه الموارد شأنها شأن غيرها من العوامل المساهمة في البناء التنموي، إذ يمكن تحسين استغلالها والإفادة منها بالدرجة القصوى، وأحيانا تصديرها والحصول من جراء ذلك على دخول كبيرة تساهم في تنمية المجتمع وازدهاره.

- في الفكر الاقتصادي نرى العديد من المفكرون يؤيدون هذا الاتجاه ولا يرون في الزيادة السكانية عاملا معرقلا للتنمية.

2. **لاعلاقة للنمو السكاني بالتنمية الاقتصادية:** فالدراسات التطبيقية الحديثة أثبتت أن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي علاقة ضعيفة للغاية. على سبيل المثال قام بلوم وفري مان Bloom and freemanبتجميع بيانات عن الدول النامية في الفترة من 1965-1984 وتوصلا إلى نتيجة مؤيدة لوجهة النظر القائلة بضعف العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية فقد توصل الباحثان إلى أنه بالرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الدول فإن أسواق العمل بها كانت قادرة على استيعاب الزيادة الكبيرة في السكان مع الزيادة زادت دخول العمال وكذلك إنتاجيتهم(10).

3. **النمو السكاني عاملا مقيدا للتنمية الاقتصادية:** تتوافق الآراء في الدول المتقدمة مع نظرة المالتوسيون الجدد بأن النمو السكاني يعد عاملا معوقا للتنمية الاقتصادية، فهذا النمو لن ينعكس في شكل تنمية إلا إذا تم التحكم في النمو السكاني، فإذا لم يتزايد الناتج القومي بالقدر الذي يكفي لواجهة هذه الأعباء فإن مستويات المعيشة للسكان لن تتحسن(11) .

لم يعد لهذا الاتجاه الأخير أهمية في رسم السياسات السكانية إلا في دول العالم الثالث والتي مازالت تعاني من مشاكل كبيرة للنهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. فالبلدان التي تشهد معدلات نمو متزايدة سواء كانت متقدمة أو من العالم النامي، تعتمد على سياسات مشجعة للزيادة السكانية بالحث على رفع معدلات الخصوبة فيها، بسبب ما تعانيه من تراجع كبير في معدلات النمو الديموغرافي.

وفي وقتنا المعاصر، يرى الباحثون والمفكرون أن النمو الديموغرافي للعالم لن ينخفض إلى المستويات المرجوة إلا بتحقيق التنمية لدول العالم الثالث، مستندين في ذلك إلى حقائق تاريخية وعلمية. فالدول المتقدمة كأوروبا وأمريكا الشمالية واليابان مثلا، انخفضت فيها معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بصفة ملموسة بعدما تطورت فيها أدوات النهوض الإقتصادية والاجتماعية عقب الثورة الصناعية، والتي كانت سببا في الرفع من مستويات الدخل للمجتمع بتنويع مصادر معيشته.

كما أدركت دول شرق آسيا وتركيا والبرازيل وغيرها من الدول، والتي حققت قفزة نوعية في نموها الاقتصادي، أنه لا يمكن الاعتماد على عناصر تحقيق النمو التقليدية للقضاء على الفقر وإنما

الاعتماد على إستراتيجية عميقة لفهم أهمية الإنسان وقابليته لخلق القيمة المضافة، (أي بالاعتماد على الموارد الذاتية له). كما للتحكم في التكنولوجيات الحديثة ومستلزمات المعرفة ومواكبة تطورها السبيل الملائم للرفع من مستويات الدخل للمجتمع، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه.

فأصبحت هذه البلدان في الوقت المعاصر نموذجا يحتذى به، إذا ما أرادت البلدان النامية الأخرى تحقيق تنميتها معتمدة في ذلك على الإنسان كمتغير أساسي لذلك، بجعل حجم السكان أو كما يسميه البعض "الهبة الديموغرافية" مشروع تنموي يساعد في القضاء على الفقر والرفع من مستويات الرفاهية للمجتمع.

4. أثر نماذج المتغيرات الديموغرافية على المستوى المعيشي للسكان:

توجد عدة نماذج لهذا الأثر وهي مرتبطة بحسب اتجاهات المفكرين عن المسألة السكانية كما فصلنا فيه سابقا. والجدول الآتي[12] يلخص أغلب هذه النماذج في الوقت المعاصر.

الجدول رقم 01: أثر النماذج السكانية على مستوى المعيشة.

الأثـــر / النمـاذج	أثر حجم السكان على مستوى المعيشة	أثر النمو الديموغرافي على مستوى المعيشة	أثر النمو الديموغرافي على نمو مستوى المعيشة
نموذج مالتس	$0 >$	$0 >$	$0 >$
نموذج Solow	0	$0 >$	0
نموذج Baserupien	$0 >$ على المدى القصير و $0 \leq$ على المدى البعيد		
نموذج Solow بالتقدم التقني الذاتي	$0 >$ على المدى القصير و $0 <$ على المدى البعيد		
نموذج Solow بتأثير التركيب العمري	0	متغير	0
نموذج عدم التوازن Déséquilibre	متغير	متغير	0

Source : BLANCHET Didier : op.cit, P117.

- أقل من الصفر يعني أن العلاقة بين المتغيرين عكسية أي كلما ارتفعت متغيرات الزيادة السكانية الثلاث أدى ذلك إلى انخفاض في المستوى المعيشي للسكان.
- أما أن يساوي الأثر صفرا فيعني بعدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين.
- الأثر أكبر من الصفر كما هو في عدة نماذج يعني ذلك وجود علاقة طردية بين متغيرات النمو الديموغرافي ومستوى المعيشة وبالتالي الزيادة السكانية تؤثر إيجابا على المستوى المعيشي للسكان.
- هناك نماذج أخرى تدخل عامل الزمن لربط العلاقة بين هذين المتغيرين فتفرق بين طول فترة الملاحظة وقصرها.

II- العلاقة الارتباطية بين معدل النمو الديموغرافي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

سنحاول الوصول هنا، إلى نتيجة على الأقل توافق أحد التوجهات الكبرى الثالثة المذكورة سابقا حول العلاقة بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي.

II-1- تطور معدل النمو الديموغرافي في الجزائر 1970-2009:

نعلم أن معدل النمو الديموغرافي مرتبط بعاملين وهما صافي الزيادة الطبيعية للسكان وصافي الهجرة، فالأول هو الفرق بين عدد الولادات وعدد الوفيات والثاني الفرق بين المهاجرين الوافدين والمهاجرين النازحين، والجدول التالي[13] يلخص معدلات النمو الديموغرافي في الجزائر خلال الفترة 1970- 2009.

جدول رقم 2: تطور معدل النمو الديموغرافي في الجزائر 1970- 2009.

السنة	معدل النمو الديموغرافي %	السنة	معدل النمو الديموغرافي %	السنة	معدل النمو الديموغرافي %	السنة	معدل النمو الديموغرافي %
1970	2,83	1980	3,03	1990	2,56	2000	1,35
1971	2,78	1981	3,09	1991	2,45	2001	1,30
1972	2,75	1982	3,12	1992	2,33	2002	1,26
1973	2,74	1983	3,12	1993	2,20	2003	1,26
1974	2,76	1984	3,09	1994	2,05	2004	1,30
1975	2,80	1985	3,02	1995	1,89	2005	1,36
1976	2,84	1986	2,95	1996	1,74	2006	1,44
1977	2,87	1987	2,87	1997	1,61	2007	1,51
1978	2,91	1988	2,78	1998	1,49	2008	1,59
1979	2,97	1989	2,67	1999	1,41	2009	1,68

المصدر: مصلحة التوثيق بالديوان الوطني للإحصائيات – الجزائر.

البنك الدولي: التقرير السنوي – من موقع: http://www.banquemondiale.org/

أول قراءة لهذا الجدول خاصة ما تعلق بحدوده أن هناك انخفاض تدريجي لمعدل النمو الديموغرافي خلال فترة أربعين سنة فمن قرابة 3 % سنة 1970 إلى حوالي 1,7 % سنة 2009.

وقراءة معطيات هذا الجدول بدقة تتطلب منا عرضه بيانيا للوقوف أحسن على هذا التطور وما تبعه من اختلالات وما لعامل الزمن من تأثير على ذلك.

الشكل رقم 01: تطور معدل النمو الديموغرافي في الجزائر 1970- 2009.

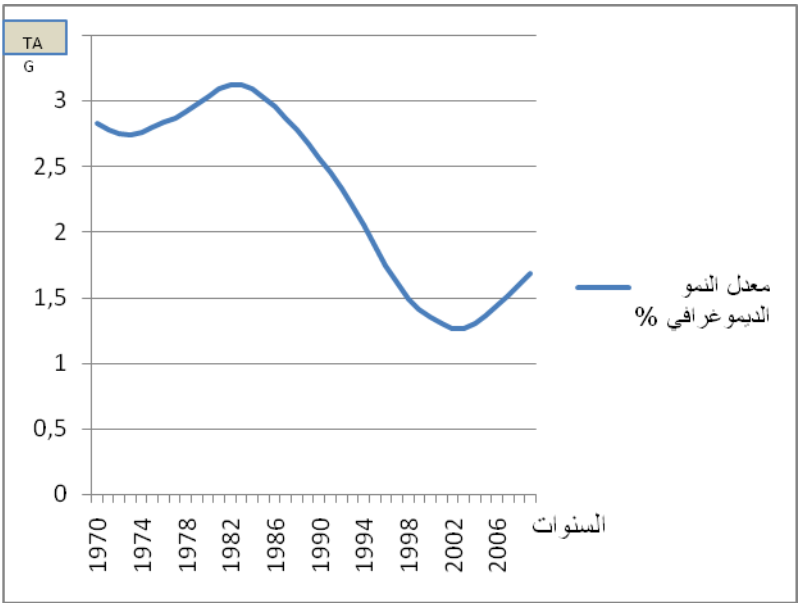

المصدر: إستنادا على بيانات الجدول رقم 02.

يمكن تحليل شكل المنحنى حسب ثلاث مراحل:

- من سنة 1970 إلى سنة 1985 تمثلت هذه المرحلة بمعدلات نمو ديموغرافية مرتفعة في حدود 3% أو أكثر.
- ومن سنة 1986 إلى سنة 2003 أين نلاحظ انخفاض محسوس في هذه المعدلات من قرابة 3% إلى حوالي 1,25 %.

- وبعد سنة 2003 عودة ارتفاع هذه المعدلات لتصل إلى حوالي 1,68 % في سنة 2009.

ويمكن رد الأسباب المباشرة لهذا التغير إلى الزيادة الطبيعية للسكان باعتبار أن الزيادة الناتجة عن صافي الهجرة كانت سالبة في أغلب سنوات الفترة (1970-2009) فالجزائر لا تعد بلدا مستقبلا للهجرة.

أما الأسباب غير المباشرة فهي مرتبطة بمتغيري الزيادة الطبيعية في حد ذاتها وهما متغير الولادات ومتغير الوفيات.

والجدول الآتي[14] يلخص تطور معدل الزيادة الطبيعية للفترة المدروسة مع مقارنته بالتطورات في معدلات الولادات الخام ومعدلات الوفيات الخام.

جدول رقم 3: تطور معدلات الولادات الخام ومعدلات الوفيات الخام ومعدل الزيادة الطبيعية للسكان من سنة 1970-2009.

السنة	معدل الولادات الخام %TBN	معدل الوفيات الخام %TBN	معدل الزيادة الطبيعية %	السنة	معدل الولادات الخام %	معدل الوفيات الخام %	معدل الزيادة الطبيعية %
1970	50,16	16,45	33,71	1990	30,94	6,03	24,91
1971	48,44	17,00	31,44	1991	30,14	6,04	24,1
1972	47,73	15,68	32,05	1992	30,41	6,09	24,32
1973	47,62	16,25	31,37	1993	28,22	6,25	21,97
1974	46,50	15,07	31,43	1994	28,24	6,56	21,68
1975	46,05	15,54	30,51	1995	25,33	6,43	18,90
1976	45,44	15,64	29,80	1996	22,91	6,03	16,88
1977	45,02	14,36	30,66	1997	22,51	6,12	16,39
1978	46,36	13,48	32,88	1998	20,58	4,87	15,71
1979	42,8	11,7	31,10	1999	19,82	4,72	15,10
1980	42,7	10,9	31,80	2000	19,36	4,59	14,77
1981	41,04	9,44	31,60	2001	20,03	4,56	15,47
1982	40,6	9,10	31,50	2002	19,68	4,41	15,27
1983	40,4	8,80	31,60	2003	20,36	4,55	15,81
1984	40,18	8,60	31,58	2004	20,67	4,36	16,31
1985	39,50	8,40	31,10	2005	21,36	4,47	16,89
1986	34,73	7,34	27,39	2006	22,07	4,30	17,77
1987	34,60	6,97	27,63	2007	22,98	4,38	18,60
1988	33,91	6,61	27,3	2008	23,62	4,42	19,20
1989	31,00	6,00	25,00	2009	24,07	4,51	19,56

Source : ONS, Annuaire statistique de l'Algérie en quelques chiffres et données statistiques, 2011. sur : www.ons.dz.com.

نلاحظ من خلال القراءة لهذا الجدول أن هناك انخفاضاً تدريجياً لجميع المعدلات بنفس الاتجاه في غالبية مراحل الدراسة إلا أنه يصعب قراءة اتجاه المتغيرات الثلاث مباشرة من الجدول لطول فترة الملاحظة وهي 40 سنة والعدد الكبير لخانات هذا الجدول لذلك نلجأ إلى العرض البياني باستعمال المنحنى لتسهيل المشاهدة ثم التحليل والتعليق.

الشكل رقم 02: تطور معدلات الولادات الخام ومعدلات الوفيات الخام ومعدل الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر من 1970-2009.

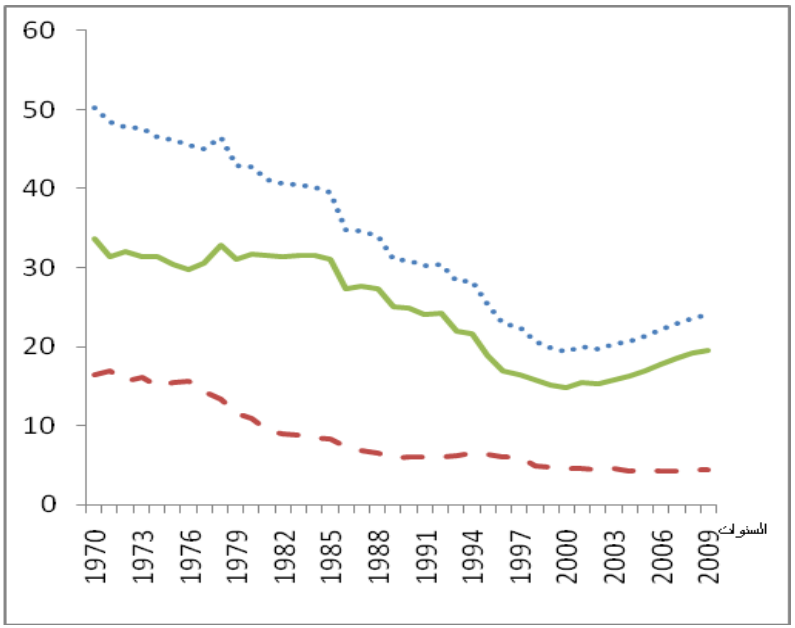

المصدر: إستنادا على بيانات الجدول رقم 03.

يمكننا من خلال بيانات الجدول والشكل البياني السابقين تلخيص الملاحظات على شكل نقاط.

- بداية الفترة أو السنوات الأولى للملاحظة اتسمت بتراجع في معدلات الوفيات مع بقاء معدل الولادات الخام مرتفعا مما أدى إلى ارتفاع معدل صافي الزيادة الطبيعية ويرجع سبب ذلك لإنخفاض في معدل وفيات الأطفال لأقل من سنة باعتبار الأخير له النصيب الأكبر من معدل الوفيات الخام بصفة عامة، وهذا بسبب المجهودات الكبيرة في المجال الصحي كاستعمال التلقيحات وتنويع الغذاء والترقية الصحية والاجتماعية للأمهات ونشر الوعي الصحي لديهن.

- ما بين 1970 و1985 هناك توازن في معدل الزيادة الطبيعية وهذا نتيجة لانخفاض في معدل الوفيات الخام ومعدل الولادات الخام في آن واحد، باعتبار أن الانخفاض السريع لمعدل الوفيات سبق الانخفاض في معدل الولادات.

- بعد سنة 1985 بدأ الانخفاض التدريجي لمعدل الولادات أكثر منه مقارنة مع معدل الوفيات وهذا ما انعكس مباشرة في انخفاض في معدل النمو الطبيعي للسكان.

  فهذا التباطؤ في النمو الديموغرافي سببه في هذه الفترة ربما نتيجة مباشرة لاعتماد الدولة البرنامج الوطني للسيطرة على النمو السكاني لسنة 1983 والذي كان كأحد ردود فعل عن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

- انخفاض الولادات هو السبب الأول لانخفاض معدل الزيادة الطبيعية وأن معدلات الوفيات (خاصة وفيات الأطفال) تأثرت كذلك بهذا الانخفاض، ويرجع سبب انخفاض الولادات إلى عدة أسباب منها نسبة التحضّر في المجتمع.

  فمن نسبة 39,45% لعدد سكان المناطق الحضرية حسب التعداد العام للسكان سنة 1977 إلى 65,94 % حسب تعداد عام 2008[15]، وهذا من شأنه غيّر من القيم التقليدية المتعلقة بالخصوبة وعدد الأطفال داخل الأسرة الواحدة.

كما لسن الزواج تأثير على معدلات الخصوبة وبالتالي على الولادات، فمتوسط العمر عند الزواج الأول حسب تعداد 1977 للذكور 25,3 سنة و20,9 للإناث إلى 32,9 سنة للذكور و29,1 سنة للإناث سنة 2008[16] يعتبر هذا مؤشرا لتراجع معدلات الولادات في المجتمع.

فالارتفاع في سن الزواج يمكن تفسيره بالتغيرات الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية، فالشباب يفضلون ربما البقاء بعيدا عن المسؤوليات لفترة أكبر ممكنة، وكذلك إلى مستوى التحضر كما لاحظناه سابقا من صعوبة الحصول على السكن في المدن وغلاء مصاريف الزواج ونسبة البطالة المرتفعة، هذه كلها عوامل ساهمت في تأخير سن الزواج كما للتعليم نفس الأثر خاصة للنساء ودخولهن إلى ممارسة العمل أكثر فأكثر.

ميل بعض الأزواج إلى الحد من الولادة عن عدد محدود من الأطفال لاعتقادهم بأن ذلك يساهم في تحسين مستوى المعيشة لهم.
واعتماد برامج التخطيط العائلي وانتشار استعمال وسائل منع الحمل بشكل واسع.

ويمكن دعم ما سبق باستخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون r_s .

- معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين معدل الزيادة الطبيعية (كمتغير مستقل) ومعدل النمو الديموغرافي (كمتغير تابع) كان **0,9646** مما يدل على وجود علاقة قوية جدا بين هذين المتغيرين وهي علاقة طردية أي كلما انخفضت معدلات الزيادة الطبيعية تبعه انخفاض في معدل النمو الديموغرافي ومنه يمكن اعتبار تأثير معدلات صافي الهجرة ضعيف نوعا ما على معدل النمو الديموغرافي.

- معامل الارتباط الخطي بين معدل الولادات الخام (كمتغيرمستقل) ومعدل الزيادة الطبيعية (كمتغير تابع) يساوي **0,9718** مما يدل كذلك على وجود علاقة خطية قوية جدا بين هذين المتغيرين وهي في نفس الوقت علاقة طردية.

نستنتج أن المحدد الأول والهام للزيادة العامة للسكان خلال هذه الفترة كان معدل الولادات الخام (أي الزيادة الناتجة عن الولادات) أكثر منه من معدل الوفيات الخام أو الزيادة الناتجة عن صافي الهجرة.

2-II تطور النمو الاقتصادي عن الناتج المحلي الاجمالي (PIB):

يلخص الجدول التالي[17] معدلات النمو الناتجة عن إجمالي الناتج المحلي (PIB) من سنة 1970 إلى سنة 2009.

جدول رقم04 : تطور معدل النمو الاقتصادي عن (PIB) خلال الفترة 1970-2009.

السنة	معدل النمو الاقتصادي %	السنة	معدل النمو الاقتصادي %	السنة	معدل النمو الاقتصادي %	السنة	معدل النمو الاقتصادي %
1970	8,9	1980	0,8	1990	0,8	2000	2,2
1971	-11,3	1981	3	1991	-1,2	2001	4,6
1972	27,4	1982	6,4	1992	1,8	20002	5,6
1973	3,8	1983	5,4	1993	-2,1	2003	7,2
1974	7,5	1984	5,6	1994	-0,9	2004	4,3
1975	5,0	1985	3,7	1995	3,8	2005	5,9
1976	8,4	1986	0,4	1996	4,1	2006	3,1
1977	5,3	1987	-0,7	1997	1,1	2007	3,4
1978	9,2	1988	-1,0	1998	5,1	2008	2,0
1979	7,5	1989	4,4	1999	3,2	2009	1,6

المصدر: مصلحة التوثيق بالديوان الوطني للإحصائيات – الجزائر.

البنك الدولي: التقرير السنوي – من موقع: http://www.banquemondiale.org/

نلاحظ تذبذب كبير في هذه المعدلات، فليس لها اتجاه أو منحى واضح ومستمر سواء كان ايجابيا أو سلبيا ولتوضيح أكثر ذلك نرسم المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 03: تطور معدل النمو الاقتصادي عن الـ(PIB) خلال الفترة 1970-2009.

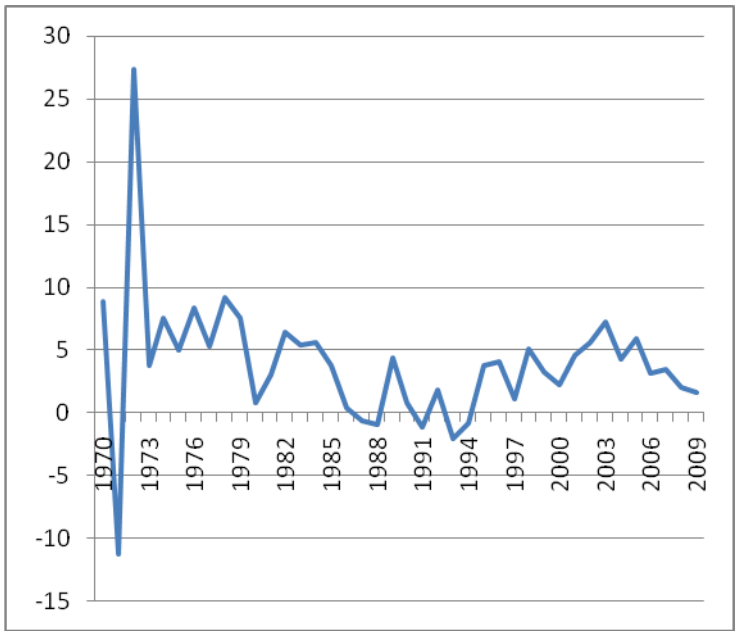

المصدر: إستنادا على بيانات الجدول رقم 04.

معدل النمو الاقتصادي عن الـ(PIB)

معدلات نمو سلبية لا تعني أن الناتج المحلي الإجمالي كانت قيمته سالبة وإنما قيمته في السنة (ن) كانت أقل من قيمته في سنة (ن-1).

فعدم الاستقرار في معدلات النمو في اتجاه واحد ربما مرده إلى السياسة الاقتصادية للدولة، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري إلى نسبة كبيرة من صادرات المحروقات وخاصة صادرات النفط بجعل سعره مرجعا للسياسة المالية للبلاد لحد الآن.

فمداخيل الدولة مرتبطة بسعر المحروقات لذلك يمكن إرجاع سبب التذبذب في معدلات النمو الاقتصادي إلى عدم استقرار سعر المحروقات.

II-3 العلاقة الارتباطية بين معدل النمو الديموغرافي ومعدل النمو الاقتصادي:

من خلال المنحنيين (01) و(03) المتعلقتين بتطور هذين المعدلين حسب الزمن نلاحظ عدم وجود علاقة بينهما من ناحية اتجاه المنحنيين، فالمنحنى الأول يأخذ مسار ميل إنحدار نحو الانخفاض الدائم والمستمر أما المنحنى الثاني فيأخذ اتجاهات عدة غير مستمرة وغير ثابتة ولو لفترة زمنية قصيرة، فقد يتغير اتجاهه من الارتفاع إلى الانخفاض خلال سنة واحدة.

وبحساب معامل الارتباط الخطي لبيرسون للعلاقة بين المتغيرين باعتبار معدل النمو الديموغرافي هو المتغير المستقل (المؤثر) ومعدل النمو الاقتصادي الناتج عن (PIB) هو المتغير التابع وجدناه **0,076** أي يؤول إلى الصفر مما يدل على عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرين ويمكن الاستنتاج أن لا تأثير لمعدل النمو الديموغرافي على معدل النمو الاقتصادي الناتج عن (PIB) للفترة 1970- 2009.

فهذه النتيجة خاصة بالجزائر ولا يمكن تعميمها على جميع البلدان باعتبار لكل بلد خصوصياته ومؤشراته.

خاتمة :

المشكلة التنموية في الجزائر أسبابها متعددة، وليس من المنطقي إرجاع سبب الفشل في تحقيق التنمية في الجزائر على النمو السكاني حسب النتائج المتحصل عليها سابقا، وإنما تكمن المشكلة ربما في عدم تواكب الزيادة في النمو الاقتصادي مع الزيادة في النمو الديموغرافي بسبب إعتماد الجزائر على مصدر واحد تقريبا لتلبية حاجيات السكان المتزايدة وهو المورد الطبيعي.

وما يدعم ذلك تراجع معدلات النمو الديموغرافي بشكل محسوس ولعقدين من الزمن ولم تتحقق تلك التنمية المرجوة بعد. فعدم إدراج المتغير الديموغرافي بصفة فعالة في رسم السياسات الاقتصادية في الجزائر لتقدير حاجيات السكان الاستهلاكية والصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، من شأنه أن يؤدي إلى فشل السياسات التنموية في الجزائر، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إعتبار معدلات النمو الديموغرافي في الجزائر مهما كان حجمها عائقا لتحقيق تلك التنمية في المجتمع إقتصاديا وإجتماعيا.

كما يمكن الإعتماد على تنبؤات تطور المتغيرات الديموغرافية ودورها الاستراتيجي عند صياغة السياسات التنموية للبلاد، بما يضمن وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المخططين بتحويل ذلك العبء الديموغرافي إلى هبة ديموغرافية من شأنها زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي.

كما يمكن الاستفادة من تجارب الدول النامية في حاضرنا المعاصر والتي حققت معدلات نمو إقتصادية معتبرة، بإعطاءها الإنسان الأولوية بإستغلاله في تحقيق تنميتها بجعله هدفا ووسيلة لها في آن واحد.

قائمة الهوامش:

1. هيئة الأمم المتحدة: تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 1994، ص8.
2. محمد عبد الحميد ماجدة: دليل السكان، عمان- الأردن، 2009، ص84.
3. المرجع السابق، ص47 .
4. فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان-الأردن،2006، ص177.
5. موقع: http://fr.Wikibedia.org/.
6. البياتي فراس عباس: الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء، عمان- الأردن، 2011، ص159 بتصرف.
7. معتز نعيم: النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، مجلة جامعة دمشق، المجلد15، العدد1، دمشق-سوريا، 1999، ص143.
8. البياتي فراس عباس: مرجع سابق، ص164.
9. المرجع السابق، ص 165.
10. BLANCHET Didier :Modélisation démo-économique INED, Paris,1991, P117.
11. البنك الدولي، التقرير السنوي من موقع: http://www.banquemondiale.org/
12. ONS : Annuaire statistique de l'Algérie en quelques chiffres et données statistiques : 2011. sur : www.ons.dz.com
13. ONS : Rétrospective statistique, 1962-2011. sur : www.ons.dz.com
14. Op.cit.
15. البنك الدولي، مرجع سابق.